ماذا وراء العودة إلى الحديث عن «وطن فلسطيني بديل» في سيناء؟

بقلم: حسن نافعة

خلال مشاركتها في مؤتمر دولي لتدعيم مكانة المرأة، عُقد أخيراً في القاهرة، أدلت وزيرة المساواة الاجتماعية في حكومة إسرائيل، غيلا غلموئيل، بحضور وفود من مصر والأردن والمغرب، بتصريح قالت فيه: «لقد توصلت مراكز التفكير الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها بأن سيناء هي المكان الأنسب لإقامة دولة فلسطينية»، وهو الأمر الذي أغضب وزارة الخارجية المصرية التي احتجت رسمياً لدى تل أبيب.

وعقب ذلك بثت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وثائق زعمت أن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك وافق منذ أكثر من ثلاثة عقود على توطين الفلسطينيين في مصر، لكنه اشترط أن يتم التوصل مسبقاً إلى اتفاق حول إطار عام لتسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، وأشارت إلى أنه عبّر عن موقفه هذا في محادثات أجريت مع رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك، مارغريت ثاتشر، حين توقف في لندن وهو في طريقه عائداً من واشنطن عقب لقائه هناك الرئيس الأميركي، رونالد ريغان. وبدوره، أصدر مبارك بياناً نفى فيه موافقته في أي وقت على توطين فلسطينيين في مصر، مجدداً رفضه القاطع التنازل عن حبة رمل واحدة من تراب مصر.

في سياق التعليق على هذين الحادثين، غصت وسائل الإعلام المصرية والعربية بتحليلات وتقارير أشارت فيها إلى المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى اقتطاع جزء من شبه جزيرة سيناء، تصل مساحته إلى مئات عدة من الكيلومترات المربعة، في إطار سعيها إلى إنشاء «وطن بديل للفلسطينيين». وأكدت هذه التحليلات أن المحاولات الإسرائيلية على هذا الصعيد دخلت مرحلة جديدة وخطرة في الآونة الأخيرة بعد تجدد الحديث عن «تسوية إقليمية للقضية الفلسطينية» في إطار ما يسمى «صفقة القرن» التي يقال: إن الرئيس دونالد ترامب سيطرحها في مؤتمر دولي يعتزم الدعوة لانعقاده في صيف العام المقبل في واشنطن. ورغم أن قضية «الوطن البديل للفلسطينيين في سيناء» ليست جديدة، إلا أن عودة الحديث عنها مجدداً، وبهذه الكثافة، أمر يثير الريبة.

ويلاحظ أن الجدل الذي ثار حول هذه القضية انطوى، في تقديري، على خلط متعمد بين ثلاثة أبعاد يتعين الفصل بينها. البعد الأول يتعلق بحقيقة وجود خطط إسرائيلية لتوسيع مساحة قطاع غزة على حساب سيناء، وما إذا كانت هذه الخطط، في حال وجودها، هي مجرد أفكار واجتهادات تمثل وجهة نظر أصحابها أم أنها تحولت إلى سياسة رسمية. البعد الثاني يتعلق بالنهج الذي سلكته إسرائيل لتسويق هذه الخطط، وما إذا كانت طرحت في وثائق نوقشت في مفاوضات رسمية، أم أن الإفصاح عنها يتم بطريقة غير رسمية بهدف جس النبض والتعرف إلى ردود الفعل. البعد الثالث: يتعلق بموقف مصر من تلك الخطط.

فيما يتعلق بالبعد الأول، أعتقد أنه لم يعد هناك مجال للشك في أن إسرائيل تسعى منذ زمن طويل إلى توطين الفلسطينيين خارج ما تعتبره حدود دولتها وأرضها «التاريخية» أو «الموعودة»، وتعاملت مع سيناء باعتبارها المتنفس الطبيعي لقطاع غزة المكتظ بالسكان والذي تعجز مساحته الضيقة وموارده المحدودة عن توفير حياة كريمة أو ضمان مستقبل زاهر لسكانه. ولأن إسرائيل لا تزال تصر على استمرار بناء المستوطنات في الضفة، وترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وتطالب بالاعتراف بها «دولة لليهود» شرطاً مسبقاً للتوصل إلى تسوية، فمن المنطقي أن تهتم إسرائيل، رسمياً وشعبياً، بالبحث عن «وطن بديل» للفلسطينيين، وأن تكون سيناء في مقدم المناطق المستهدفة لهذا الغرض. وبوسع أي باحث مهتم أن يعثر في المواقع الإلكترونية على عشرات وربما مئات الأبحاث والتقارير التي تناولت هذه المسألة وتضمنت «رؤى» أو «طروحات» إسرائيلية متباينة حول «سيناء في مخططات التسوية المقترحة للقضية الفلسطينية»، لكنها جميعاً تتمحور حول فكرة مركزية تدور حول «تبادل الأراضي». أي أن المطروح ليس «الاستيلاء» على مساحة من سيناء وضمها إلى قطاع غزة لتشكيل «وطن فلسطيني قابل للحياة والاستمرار»، وإنما تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل بطريقة تساعد على إيجاد تسوية ما للقضية الفلسطينية. ويلاحظ هنا أن مساحة الأراضي المقترح تبادلها تختلف من أطروحة إلى أخرى، وتتراوح بين ٦٠٠ و٧٢٠ كلم مربعاً بين رفح والعريش ويفترض أن تتنازل عنها مصر لتسهيل عملية التسوية، مقابل منطقة تتراوح مساحتها بين ١٥٠ و٢٠٠ كلم مربع تقع في صحراء النقب ويفترض أن تتنازل عنها إسرائيل إلى مصر، إضافة إلى «كوريدور» عابر للنقب يتم التنازل عنه ليصبح طريقاً برية تربط بين ما تبقى من أراض فلسطينية في الضفة الغربية وبين الدويلة المزمع إنشاؤها في قطاع غزة «الموسع». ولأن مساحة الأراضي المتبادلة ليست متكافئة، تقترح الأطروحات المختلفة تعويض مصر بمعونات مالية تتراوح بين ١٠٠ الى ١٥٠ بليون دولار لمساعدتها على الخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات أخرى كثيرة في مجالات الطاقة وتحلية مياه البحر.

وفيما يتعلق بالبعد الثاني، لا يوجد في حدود علمنا ما يشير إلى أن إسرائيل طرحت مقترحات من هذا النوع في مفاوضاتها الرسمية مع أي من الأطراف المعنية، خصوصاً في المراحل الأولى من هذه المفاوضات. يصدق هذا على مفاوضاتها مع مصر في كامب ديفيد وكذلك في المفاوضات التي أفضت إلى إبرام معاهدة سلام منفردة بين البلدين، كما يصدق على مفاوضاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي أفضت إلى إبرام اتفاقية أوسلو. فقد تركز الهدف الإسرائيلي خلال تلك المراحل التفاوضية المبكرة على تجزئة الصراع ورفض الدخول في أي مفاوضات جماعية مع الدول العربية لتجنب البحث عن أسس الحل الشامل منذ البداية. لذا فضلت إسرائيل نهج المفاوضات الثنائية مع كل طرف عربي على حدة، لإضعاف مصر أولاً، بإخراجها من المعادلة العسكرية للصراع، ثم منظمة التحرير الفلسطينية، بإسقاط خيار الكفاح المسلح نهائياً من إستراتيجيتها. وحين أصبحت البيئة الإقليمية والدولية أكثر ملاءمة للحديث عن أسس لتسوية شاملة، بدأت إسرائيل تفصح عن نياتها تجاه سيناء في محادثات ولقاءات رسمية، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تقديم وثيقة مكتوبة. ومن الواضح أنها بدأت تفكر جدياً في سيناء كوطن بديل للفلسطينيين منذ قرار شارون الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، بل ربما اتخذ هذا القرار ضمن إستراتيجية متكاملة تقوم على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود ١٩٦٧ والضغط في اتجاه إقامة وطن بديل للفلسطينيين في سيناء. وقد ذكر مبارك نفسه، في البيان الذي نشره رداً على ما جاء في وثيقة «بي بي سي»، أن نتنياهو تحدث معه مباشرة في هذا الموضوع عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالبعد الثالث، فقد رفض رؤساء مصر السابقون توطين الفلسطينيين في سيناء ولم يوقّع أي منهم أي وثيقة تتضمن التزاماً مصرياً بهذا الخصوص، وذلك لسبب بسيط وهو أن القضايا الإشكالية الأخرى، خاصة قضية القدس، لم يتم التوصل إلى حل مقبول في شأنها، فضلاً عن أن الفلسطينيين أنفسهم يرفضون من حيث المبدأ فكرة الوطن البديل. ومع ذلك، علينا أن ننتبه إلى أن الوقت الراهن مختلف عن كل ما سبقه، وأن العالم العربي في أضعف حالاته، لذا يبدو أن الضغط الإسرائيلي والأميركي في هذا الصدد سيتجدد حتماً.

عن "الحياة" اللندنية

في الطريق إلى حرب كورية - أميركية؟

بقلم: نيكولاس كريستوف

يشعر الشعب الأميركي بالرضا الشديد إزاء إمكانية الانخراط في حرب مع كوريا الشمالية، وهي الحرب التي من الممكن أن تكون أكثر دموية من أي حرب خاضتها الولايات المتحدة، ويشير أحد التقديرات إلى أن مليون شخص قد يموتون في اليوم الأول للحرب. وقال السيناتور «الجمهوري» ليندسي جراهام لشبكة (سي. إن. إن): «إذا كنا سنذهب إلى الحرب لوقف هذا، فإننا سنذهب». وأضاف: «نحن متجهون إلى الحرب إذا لم تتغير الأمور». وذكر ترامب نفسه أنه على استعداد «لتدمير كوريا الشمالية تماماً»، وقال مستشاره للأمن القومي، إتش آر ماكماستر: إن ترامب «على استعداد للقيام بكل ما هو ضروري» لمنع كوريا الشمالية من تهديد الولايات المتحدة بالأسلحة النووية - وهذا ما يفعله كيم جونج-أون بشكل صارم. ومن الدروس التي علمها لنا التاريخ: عندما يقول رئيس ومستشاروه: إنهم يفكرون في الحرب، لا بد من أخذهم على محمل الجد. ووفقاً لتقديرات خبراء الأمن الدوليين، فإن نسبة مخاطر الحرب تتراوح بين ١٥ إلى أكثر من ٥٠٪. هذا أمر مذهل. ومن ناحية أخرى، ذكر ترامب قبل أسبوع أن سجوناً جديدة قيد الإنشاء، وأن «الوضع سيتم التعامل معه»، بيد أنه كان بالفعل مؤثراً تماماً في زيادة الضغط الاقتصادي على كوريا الشمالية، ومن الصعب رؤية كيف أن المرة العاشرة التي يتم فيها زيادة العقوبات – بعد تسع مرات حتى الآن منذ العام ٢٠٠٦ - ستحدث فارقاً كبيراً.

وتتألف المشكلة من شقين: الأول يتمثل في الهدف الأميركي بالنسبة لكوريا الشمالية، إزالة الأسلحة النووية تماماً، وهو أمر لا يمكن تصديقه، أما الثاني فهو أن إستراتيجيتنا للعقوبات الاقتصادية غير فعالة ضد نظام معزول سبق أن قبل موت ١٠٪ من سكانه بسبب المجاعة. باختصار لدينا إستراتيجية فاشلة لتحقيق هدف ميؤوس منه، كما تسعى الولايات المتحدة إلى اتباع وسائل أخرى، بما في الهجمات السيبرانية والدفاع الصاروخي، التي تستحق الجهد، لكنها لن تجبر كوريا الشمالية على تسليم أسلحتها النووية. هذا هو السياق الذي تصبح فيه الخيارات العسكرية مغرية لترامب.

وهذه المشكلة ليست خطأ ترامب، وهو محق في أن الإدارات السابقة (منذ عهد الرئيس جورج بوش الأب في أواخر الثمانينيات) كانت في معظم الأحيان تتجنب التعامل مع المشكلة، وهو أيضاً محق في أننا لم يعد أمامنا أي سبل الآن، خاصة بعدما أظهرت كوريا الشمالية قدرتها على إرسال صاروخ لمسافة تبلغ نحو ٨٠٠٠ ميل، وتضع الولايات المتحدة ضمن نطاقها النظري.

(قد لا نكون معرضين للخطر حتى الآن، وربما لا تكون كوريا الشمالية قادرة على إلحاق رأس نووية بالصاروخ حتى يمكنها النجاة من الحرارة والاحتكاك الناجمين عن عودته إلى الغلاف الجوي، ولكن إذا لم يكن لديها هذه القدرة حتى الآن، فإنها تحرز تقدماً سريعاً نحو تحقيق هذا الهدف. ومن المهم منع كوريا الشمالية من القيام بالاختبارات النهائية التي تمنحها الثقة في قدرتها على ضرب الولايات المتحدة).

ويعتقد بعض المحللين أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد هاجمت المواقع النووية لكوريا الشمالية، بينما كانت تبدأ برنامجها في أواخر الثمانينيات، لكان الأمر سيصبح مجدياً، ولكن حتى في ذلك الوقت كانت كوريا الشمالية لديها القدرة على إمطار سيؤول بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

في العام ١٩٦٩، كان الرئيس ريتشارد نيكسون يميل إلى ضرب كوريا الشمالية بعد قيامها بإسقاط طائرة تجسس أميركية، ما أسفر عن مقتل ٣١ شخصاً كانوا على متنها، بيد أن الخبراء حذروا من أن أي ضربة عسكرية من الممكن أن تتصاعد إلى حرب شاملة، وفي النهاية أذعن نيكسون، ومنذ ذلك الحين، كان الرؤساء الأميركيون يميلون بشكل دوري إلى ضرب كوريا الشمالية بعد أي استفزاز، لكنهم كان ينتهي بهم الحال بضبط النفس خوفاً من الانخراط في حرب كارثية.

ويقول «الصقور»: إن ضبط النفس الأميركي المستمر قد عزز تصوراً في كوريا الشمالية بأن الولايات المتحدة نمر من ورق وليست قوية كما تبدو)، وبصراحة هذا يحمل قدراً كبيراً من الصواب. إنني أخشى من أن تكون كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تشعران بثقة مفرطة في النفس. في زيارتي الأخيرة إلى كوريا الشمالية، ذكر المسؤولون مراراً وتكراراً أنه مع مخابئهم وأنفاقهم وقدرتهم على الضرب، فإن بإمكانهم النجاة من حرب نووية مع الولايات المتحدة، بل قد يتغلبون عليها أيضاً، وفي واشنطن هناك أحياناً وهم مشابه بأن الحرب قد تنتهي في يوم بعد إطلاق أول وابل من الصواريخ الأميركية.

إن الأمل الأخير والأفضل بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية يتمثل في نوع من الاتفاق الذي يتم التفاوض عليه ويقضي بأن يجمد «كيم» برامجه النووية، وقد تكون كوريا الشمالية قد ألمحت في بياناتها الأخيرة إلى أنها منفتحة للتفاوض.

عن «نيويورك تايمز».

اغتيال علي صالح: غلطة "الشاطر"!

بقلم: عبد الرحمن شلقم*

علي عبد الله صالح لون خاص في صورة الزمن العربي. عرفته في مختلف حالاته، جلست معه مطولاً نتحدث في الأمور السياسية والاجتماعية اليمنية. صوته المتعدد الدرجات بلهجته اليمنية القريبة من لهجتنا الليبية تكاد ترى فيه ملامح شخصية اليمني بربطة رأسه وخنجره الممتد من الصدر إلى ارتفاع البطن. مرت العلاقات الليبية اليمنية بحلقات مختلفة، لكنها حافظت على درجة حرارة لا تفقد سخونتها. التقينا في طرابلس وصنعاء، لم تخل من العتاب، لكنه كان دائماً يتقن فن رتق الخرق. كلما التقيته طاف بذهني شيئان:

الأول: حديث زكريا عزمي، وزير شؤون رئاسة الجمهورية للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك. قال زكريا عزمي: كنت ضابطاً في حرب اليمن برتبة ملازم آمر دبابة ومعي نائب العريف اليمني، علي عبد الله صالح، مهمته تلقيم الذخيرة، بعدها أصبح رئيساً لليمن ويزور مصر مقابلاً الرئيس مبارك، أستقبله على الباب وأرافقه إلى حيث يجلس الرئيس، بعد التحية بين الرئيسين يبادر الرئيس صالح بالثناء عليّ ودوري البارز في المعارك، أقوم بدوري بكيل المديح له على شجاعته وقدراته العسكرية بصفته (ضابط) مدرعات، ويتكرر ذلك الحديث المفتعل في كل مرة. والحقيقة التي يستحيل قولها أمام الرئيسين: إنني كنت أقرع نائب العريف في تلك الأيام الخوالي على قلة كفاءته بأشد الألفاظ.

الثاني: كان لي زملاء وأصدقاء كثر من اليمن أثناء دراستي بجامعة القاهرة، وبعد تخرجهم وعودتهم إلى اليمن، اتهم عدد منهم بالتورط في مؤامرة ضد النظام وتم إعدامهم. كان من بينهم شباب متفوق ومؤهل للقيام بدور مهم في بناء وطنهم اليمن.

علي عبد الله صالح كان من إفرازات مرحلة عربية قلقة في كل شيء، السياسة والثقافة والاقتصاد. كانت الانقلابات العسكرية الطريق الأسرع للقفز على السلطة، ومعها فيروس الزعامة والقيادة العابرة للحدود. هيمنت تقنية البقاء على كرسي السلطة على كل ما عداها، وقلما طُرحت برامج التنمية على موائد الحكم. مأسسة الدولة التي هي المحرك العملي والفعلي لتفعيل قدرات الوطن نحو التقدم، اعتبرت الثقب الأوسع الذي ينفذ منه المتآمرون للاستيلاء على سلطة الزعيم الفرد وهو المركز الذي يحرك ما كبر من الشؤون وما صغر.

اليمن جيولوجيا طبيعية وبشرية فريدة في تكوينها التاريخي والاجتماعي والديني. الجبال ليست تكوينات صخرية تمتد فوق الأرض، لكنها صلابة تنغرس في الرؤوس والأجساد. حسابات الحياة والموت لها أرقامها الخاصة في بلاد اليمن. قيل: إن الحكمة يمانية، نعم لكنها لليمنيين وحدهم. فاليمن كون لا يشبهه كيان آخر. تتداخل امتدادات التاريخ مع حركة الخطوات اليومية للحياة فوق الأرض. القبيلة نسيج لا تبلى خيوطه، بل تنساب في كل حقبة فكراً وحركة وفعلاً في السياسة والاقتصاد والعلاقات بين البعيد والقريب. قوة أي زعيم سياسي ترتكز على فهم كيمياء هذا الإناء الاجتماعي الهائل. الرئيس الراحل علي عبد الله صالح العسكري البسيط، تفوق على من هم أعلى رتبة عسكرية وعلمية وفكرية منه بقدرته الاستثنائية على التعامل مع خيوط هذا النسيج (القبيلة). قادة اليمن الجنوبي السابقون الذين عدّوا أنفسهم من طلائع الماركسيين، توهموا أنهم سيقفزون باليمن الجنوبي إلى عالم آخر عبر أوهام الطبقية والاشتراكية، نحروا بعضهم على مائدة الجدل والصراع على التفسيرات الفكرية، وعلى كراسي السلطة. ركض إليه من تبقى منهم على قيد الحياة هروباً من الموت وطمعاً في بقايا سلطة والدخول إلى التاريخ عبر بوابة تحقيق الوحدة اليمنية الحلم. رقص معهم العسكري البسيط قليلا، ثم دفعهم عنوة إلى خارج الحلبة.

اليوم، غادر علي عبد الله صالح حلبة الحياة مقتولاً بسلاح الحوثيين، الذين خاض معهم حروباً متواصلة لسنوات. تحالف معهم متسلحاً بمعرفته بجغرافيا الأرض والبشر، لكنه لم يدرك المواد العقائدية والتاريخية المكونة لهذا الجسم الحوثي، بعد موافقته على المبادرة الخليجية، وتنازله عن السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي بمباركة إقليمية ودولية، تحالف مع عدوه الحقيقي الحوثيين معتقداً أنه قادر على استعمالهم إلى حين لتصفية حسابات مع قوى يمنية انتمى إليها، وكانت هي المعبرة عن الهوية الحقيقية للشعب اليمني. هل يمكن لليمنيين العرب أن يقبلوا أن تختطفهم قوى طائفية إلى خارج كونهم وتكوينهم عبر هرطقات طائفية إلى التبعية لإيران؟ تلك كانت غلطة الشاطر؟! التي قفز إليها الراقص فوق رؤوس الأفاعي وخناجر الصراع. أراد أن يصطاد بالحوثيين من لم يستطع الرقص فوقهم.

ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده
تصيّده الضرغام فيما تصيدا

ضرغام صالح ليس ضرغام المتنبي بالطبع. الحوثيون بتكوينهم القديم والجديد، لا يمكن التحالف أو حتى المهادنة معهم، من لا يتفق معهم هو بالنسبة لهم عدو مبين. حرفوا المذهب الزيدي الذي ليس فيه ما يخالف المذاهب السنية، كي يمشي فوق كوبري طائفي يصلهم إلى ولاية الفقيه (الوصفة السياسية العقدية الإيرانية)، ولتحويل اليمن العربي إلى نتوء طائفي دموي تابع لإيران. لقد اصطاد الحوثيون علي صالح حين اعتقد أنه قادر على تحويلهم إلى باز في يده، يصطاد به أهدافاً سياسية مرحلية منطلقاً من مدرسة سياسية بناها بعقله في رأسه، عبر تجربة مديدة ومعرفة بجيولوجيا اليمن أرضاً وبشراً، لكنه جهل أحشاء هذا المكون الذي لا يؤمن بالمشاركة والمهادنة.

اليمن اليوم فوق جسر جديد، حجارته وحديده من معدن قديم هو قوة اليمن العربي. لقد أصبح (الضرغام) في قفص المواجهة الحقيقية مع الهوية اليمنية، ليس بحسابات سياسية أو عسكرية فحسب، ولكن بجبال اليمن من الصخر والبشر، وذاك هو الضرغام الحقيقي.

عن "الشرق الأوسط".

*وزير خارجية ليبيا ومندوبها الأسبق لدى الأمم المتحدة.

ترامب يفتقد إلى الإستراتيجية في التعامل مع كوريا الشمالية

بقلم: كريستوفر روبرت هيل*

من المؤكد أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لديه حق عندما يشكو من أنه ورث مشكلة كوريا الشمالية الصعبة، حيث إن الزعيم الكوري الشمالي كيم يونج - أون لم يبد أي اهتمام بالتفاوض أو حتى الاستماع إلى ما يقوله أي شخص عن سعيه المتهور للحصول على الأسلحة النووية والصواريخ الطويلة المدى اللازمة لإيصالها.

ولكن حقيقة أن ترامب ورث المشكلة لا تعفيه من مسؤولية التصدي لها حيث فشل حتى الآن في وضع إستراتيجية ناهيك عن تطبيقها للتعامل مع كوريا الشمالية وقد كان إنجازه الوحيد بعد عام تقريباً من رئاسته هو فرض عقوبات إضافية في الأمم المتحدة، والأسوأ من ذلك أن شكواه المريرة عن أسلافه تشير إلى أنه ليس لديه فكرة عما يجب القيام به بعد ذلك.

لقد جاءت محاولة ترامب الأخيرة لمعالجة هذه المشكلة، عندما أعلن بشكل صاخب أن إدارته ستعيد كوريا الشمالية إلى قائمة وزارة الخارجية الأميركية للدول الراعية للإرهاب وكان قراره رمزياً إلى حد كبير وإن كان مبرراً على ضوء سلوك كيم وهو قرار يشبه قرار الرئيس السابق جورج بوش الابن في تشرين الأول ٢٠٠٨ بإزالة كوريا الشمالية من تلك القائمة.

ويدعي البيت الأبيض لترامب أن إعادة تسمية كوريا الشمالية كدولة راعية للإرهاب تعتبر «خطوة حاسمة» وهذا غير صحيح؛ فالخزانة الأميركية لا تتطلب حتى هذا التصنيف لصياغة عقوبات إضافية.

إن الدول الراعية للإرهاب غير مؤهلة للحصول على الدعم العسكري الأميركي والذي لم يكن ممكناً على أي حال بالنسبة لكوريا الشمالية كما أن الولايات المتحدة ممنوعة بحكم القانون من دعم أي قروض أو أي أشكال أخرى من المساعدات المقدمة إلى الدول الراعية للإرهاب من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تعد الولايات المتحدة عضواً فيها، ولكن كوريا الشمالية ليست عضواً في أي مؤسسة مالية دولية.

ومع ذلك وحتى كبادرة رمزية، فإن سياق قرار بوش بإزالة كوريا الشمالية من القائمة كان مختلفاً تماماً عن قرار ترامب بإعادة إدراجها فيه، ففي العام ٢٠٠٨، كانت كوريا الشمالية قد استوفت شروطاً معينة. أولاً، وافقت على المشاركة في المحادثات السداسية مع الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة (والتي قمت بتمثيليها كمساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ) وكان الهدف الصريح للمحادثات هو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وكانت النتيجة إغلاق كوريا الشمالية لمرفقها النووي في يونجبيون.

وعلاوة على ذلك، كانت كوريا الشمالية في وقت رفع اسمها من القائمة تشارك أيضاً في محادثات لإنشاء نظام للتحقق من أنشطتها النووية، وقد دعا النظام مفتشين دوليين إلى يونجبيون وقدّم سجلات جوهرية لعمليات مفاعل يونجبيون والتي لا تزال واحدة من أكثر الموارد دقة لقياس كمية البلوتونيوم المنتجة فعلاً هناك.

وفي ذلك الوقت، وافقت كوريا الشمالية على تفجير برج تبريد مفاعل يونجبيون من أجل أن ترد جميل الفعل الرمزي للولايات المتحدة بعمل رمزي مشابه، وبالطبع كانت تلك صفقة جزئية ولكن ترامب كان سيقبلها بأقصى سرعة لو تم عرضها عليه.

وفي وقت لاحق، بدأ الاتفاق في الانهيار وذلك بسبب رفض كوريا الشمالية الثابت للاعتراف بأنه كان لديها برنامج، في الماضي أو الحاضر، لتطوير المواد الانشطارية عن طريق اليورانيوم عالي التخصيب حيث فشل النظام في شرح المشتريات الدولية من المعدات بما يتفق مع مثل هذا البرنامج، وقد أثارت عينات من المواد المتخصصة التي تم تقديمها من قبل النظام إلى الدبلوماسيين الأميركيين مزيداً من الشكوك لديهم.

وبعد توقف دام عدة سنوات، عاد مفاعل يونجبيون النووي للعمل مرة أخرى. ومن الجدير بالذكر أن جميع التجارب النووية الست التي أجرتها كوريا الشمالية منذ العام ٢٠٠٦ تتفق مع البلوتونيوم المحصود من المفاعل قبل المحادثات السداسية، ومما لا شك فيه أن إمكانية قيام كوريا الشمالية بتشغيل مرفق لليورانيوم عالي التخصيب في مكان ما، في مشهدها النفقي أمر يبعث على القلق البالغ ولكن يونجبيون، على عكس أولئك الذين جادلوا بأنه كان في مراحله الأخيرة، كان يشكل دائماً خطراً واضحاً وحاضراً.

وحقيقة أن ترامب يمكنه أن يضع كوريا الشمالية مرة أخرى على قائمة الإرهاب مع ضجة بيروقراطية قليلة، ومن دون تداعيات دولية تقريباً تفسر لماذا تعد القائمة عقاباً من المفيد أن يبقى تحت تصرف الولايات المتحدة وأن معيار إلغاء التسمية - أي انعدام الأعمال الإرهابية أو التعاون مع الجماعات الإرهابية في الأشهر الستة الماضية - يتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكنه بسهولة استخدام الخروج من القائمة كأداة تفاوضية. وبالمثل، يمكن إعادة التسمية عندما تستدعي الظروف ذلك - مثلما خطط كيم لاغتيال أخيه غير الشقيق في مطار ماليزي.

سوف يتطلب حل مشكلة كوريا الشمالية جدية في الهدف ومستوى عالياً من الانضباط الذي لم يظهره ترامب، علماً أن السياسة الفعالة تتطلب التعاون مع الصين وليس إغداق الرؤساء الصينيين بالمديح، وينبغي أن يقوم هذا التعاون على أساس التزام طويل الأجل وليس على معاملات لمرة واحدة، وربما الأهم من ذلك أنها تتطلب تواصلاً يومياً ليس فقط مع الصين ولكن مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين أيضاً.

إن هذه السياسة سوف تستفيد من وجود وزير خارجية أميركي يلتزم بالحفاظ على فريق من المهنيين الدبلوماسيين ذوي الخبرة ومن اعتراف ترامب ومستشاريه بأن البناء على جهود الأسلاف هو أكثر فعالية من اتهامهم بأنهم جعلوا العمل أكثر صعوبة ومع الأسف إن هذا الدرس الأخير لا يزال بعيداً عن هذه الإدارة.

عن «بروجيكت سنديكت».

* مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشرق آسيا وهو عميد كلية كوربل للدراسات الدولية في جامعة دنفر ومؤلف كتاب «القاعدة الأمامية».

اكتشِف العالم بعيداً عن «مرض» السياسة الأميركية!

بقلم: توماس فريدمان

في حوار على قناة «إم إس إن بي سي» مؤخراً، وصفتُ السياسة الأميركية في الوقت الراهن بأنها «مرض يدمر العقل». وأطلقت ذلك الوصف بسبب التغريدات والتصرفات الغاضبة التي لا تتوقف، والسلوكيات غير الملائمة، التي تجبرك كمعلق سياسي على خيارين أحلاهما مر: فإما أن تتجاهل جل ذلك، وتجازف بالتكيف مع التجاوزات، أو تكتب عنها بصورة مستمرة، وتجازف أيضاً بأن يضيع وقتك فلا تستطيع التعلم أو كتابة تقارير عن الاتجاهات الكبرى التي تشكل العالم في الوقت الراهن، والتي ستذهل القراء، وتجعلهم يتساءلون: «لماذا غاب عن أذهاننا كل هذا؟».

ولكي أحصّن نفسي من «مرض» السياسة الأميركية، فإنني من حين إلى آخر أسافر إلى أبعد مكان ممكن. وفي هذه المرة سافرت إلى الهند، حيث تعلمت أموراً كثيرة كنت أجهلها، وتوصلت إلى أن الهند تحاول الخروج قفزاً من براثن الفقر، واللحاق بالصين، من خلال الانخراط في عملية رقمنة سريعة لاقتصادها بأسره، وشبكات طاقتها.

وتبدو الصين منشغلة في تحويل أقاليمها إلى مجتمعات «بلا أوراق نقدية»، حيث يمكن للسكان دفع مقابل الأشياء بمجرد الضغط على هواتفهم المتحركة، بما في ذلك التبرعات للمحتاجين، أو حتى شراء الأشياء من ماكينات البيع بخاصية التعرف على الوجه، وتحاول الهند أيضاً اقتفاء أثرها.

ولعل هذه من الاتجاهات الكبرى، وفي عالم تعتبر فيه البيانات هي النفط الجديد، تنشئ كل من الصين والهند مستوعبات عملاقة للبيانات الرقمية التي يستغلها المبتكرون لصياغة تطبيقات يمكن استخدامها بصورة متبادلة، من أجل تقديم صور جديدة رخيصة من التعليم، والتأمين الصحي، والترفيه، والخدمات المصرفية والمالية.

وقد أدهشني أحد التغييرات الكبيرة في الهند، ففي العام ٢٠٠٩، قاد صديقي نانداني نيلكاني، رائد الأعمال في قطاع التكنولوجيا، فريقاً من الخبراء، ساعد الحكومة التي كان يقودها آنذاك حزب «المؤتمر» على إطلاق نظام هوية رقمية وطنية، تعرف بـ«آدار» وتعني «قاعدة بيانات».

فقد تم جمع قاعدة بيانات بيومترية تشمل بصمات الأصابع وقزحية العين لكل هندي، غنياً كان أو فقيراً، من خلال الذهاب إلى مكتب ميداني، وتم ربط تلك البيانات برقم هوية مكون من ١٢ رقماً لكل فرد، وتشمل البيانات الأساسية مثل: الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد والنوع. وعندما ترك حزب «المؤتمر» السلطة في العام ٢٠١٤، وتولى حزب «بهاراتيا جاناتا» بقيادة ناريندرا مودي، واصل مودي مشروع «آدار»، ليصل عدد مستخدميه في الوقت الراهن ١,١٨ مليار مستخدم، من إجمالي عدد السكان البالغ ١,٣ مليار شخص.

وفي دولة، كان كثير من سكانها يفتقرون إلى أي شكل من أشكال مستندات الهوية، مثل: شهادة الميلاد أو رخصة القيادة، فإن ذلك المشروع كان بمثابة ثورة، فقد أصبح الآن بمقدورهم فتح حساب بنكي، والحصول على مساعدات حكومية تُرسل مباشرة إليهم، بدلاً من إرسالها عبر موظفين حكوميين ومصرفيين أو عمال بريد ينتزعون منها ٣٠ في المئة سنوياً، ومن ثم يربطون حساباتهم المصرفية بهواتفهم المتحركة، ليتمكنوا من خلالها من الشراء والبيع وتحويل الأموال واستلام الدفعات، بصورة رقمية، من أي مكان وفي أي وقت.

ومنصات الشبكات الرقمية التي تجاوزت حاجز المليار مستخدم، مثل «فيسبوك» و«جوجل» و«واتس آب»، جاءت جميعها من القطاع الخاص. وأما «آدار» فهي «المنصة الوحيدة غير الأميركية التي تتخطى عتبة المليار مستخدم، والنظام الفريد من نوعه الذي طوره القطاع الحكومي»، حسبما أفادت دورية «هارفارد بيزنس ريفيو». وقد تميزت هذه المنصة أيضاً بأنها وصلت إلى مليار مستخدم في أسرع وقت.

وقد أضحى الآن بمقدور أي مزارع هندي الذهاب فقط إلى واحد من بين ٢٥٠ ألف مركز مجتمعي حكومي، حيث يوجد جهاز كمبيوتر وخدمة «واي فاي» ورائد أعمال محلي يدير المركز، للولوج إلى موقع الخدمات الرقمية الحكومية من خلال هوية المزارع، ومن ثم الطباعة الفورية لشهادة ميلاد أو سجلات الأراضي اللازمة من أجل الصفقات.

وقد أسس نيلكاني وزوجته روهيني مؤسسة أطلقا عليها اسم «إكستيب»، لابتكار تطبيقات تعليمية للهواتف المتحركة، بهدف مساعدة الآباء والمعلمين والطلاب، عبر هواتفهم، لتسهيل التعلم بطريقة أسرع، واستخدام تلك الشبكات الرقمية الجديدة. ومثلما أوضح شانكار ماروادا، المؤسس المشارك لـ«إكستيب» ورئيسها التنفيذي، فعلى النقيض من شبكات مثل «فيسبوك»، التي يرتكز نموذج عملها على «جذب انتباهك»، فإن «منصات مجتمعية» مثل «إكستيب» و«آدار»، تهدف إلى «الحفاظ على المصلحة»، ولا سيما مصلحة الفقراء.

وثمة ابتكارات مماثلة في قطاع الطاقة، مثلما أفاد «ماهيش كولي»، رئيس شركة «جرينكو»، أكبر مزود للطاقة المتجددة في الهند. وقد بلغت سرقة التيار الكهربائي من شركات التوزيع الحكومية زهاء ٢٠ في المئة من إنتاجها، نتيجة إما عدم قدرة الشركات على تحديد مستخدميها، أو مدّ الناس للأسلاك لسرقة الكهرباء من الشبكة. ولفت كولي إلى أن الحكومة بات بمقدورها الآن «ربط هويتي بفاتورة الكهرباء الخاصة بي، ومن ثم ربط مساعداتي الحكومية مباشرة وبصورة رقمية، إن كنتُ فقيراً، بتلك الفاتورة».

وقد بنت شركة «جرينكو» أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم، على مساحة ٣٠٠٠ فدان، بألواح شمسية ذات صناعة صينية، تولد ٨٠٠ ميجاواط، ومن ثم توفّر الطاقة لأكثر من ٦٠٠ ألف منزل في ولاية «أندرا براديش».

عن «نيويورك تايمز»